

مراعاة البعد البيئي استراتيجية لمحاربة الفقر و بلوغ التنمية المستدامة

الدكتورة ماموني فاطمة الزهراء

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

مقدمة

ادى التدهور البيئي ممثلا بالتسخين الحراري للجو و فقدان طبقة الأوزون و نقص المساحات الخضراء و فقدان التنوع الحيوي و اتساع نطاق التصحر نتيجة الضغط على البيئة الطبيعية واستنزاف الخيرات بشكل يهدد التوازن البيئي الطبيعي لكوكب الأرض الى استفحال خطر الازمة البيئية و اتساع نطاقها، و فشل المحاولات لحل الازمة، مما ادى الى ابتداع حلول لها تأخذ بعين الاعتبار الاهداف الاجتماعية والاقتصادية و البيئية في آن واحد. و تجسيدا للربط بين الاهداف المجتمعية الثلاثة برز مفهوم التنمية المستدامة. و هو مصطلح حديث شاع استخدامه منذ عام 1987. حيث ورد أول مرة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية لجنة برونتلاند، و الذي يعرفها ، بانها تنمية تستجيب للحاجات الحالية او الحاضرة دون ان تجازف بقدرات الاجيال القادمة في الاستجابة لحاجاتها الخاصة¹.

بالرجوع إلى نص المادة 04 من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة² نجد أن لهذه الأخيرة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة دون أن تعرض للخطر احتياجات جيل المستقبل. إن هذا يعني أنه يشترط لتحقيق التنمية المستدامة، الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية المتاحة من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة. الأمر الذي يصعب تحقيقه أمام الحاجة والعوز وعدم كفاية الموارد لتلبية الحاجات الأساسية. لأن هذا الوضع دفع الفقراء إلى طرق بديلة من خلال استنزاف الموارد الطبيعية بشكل يهدد التوازن البيئي. لذا انصب الاهتمام العالمي على العلاقة الموجودة بين الفقر والتدهور البيئي و القابلية على الاستدامة. وقد يكون فهم هذه العلاقة هو السبيل إلى وضع نهاية للفقر. هذا ما نوضحه بتفصيل أكثر من خلال الحديث عن العلاقة بين الفقر والبيئة (المبحث الأول). وكذا التخطيط للتنمية المستدامة (المبحث الثاني).

المبحث الأول : علاقة الفقر بالبيئية

تعني التنمية المستدامة تلبية حاجات الحاضر بشرط أن لا يؤثر ذلك على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها من خلال الاستخدام المستدام للمواد الطبيعية جنبا الى جنب مع النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة. إلا أن تحقيق هذا الهدف أصبح أمرا مستبعدا مع انتشار الفقر الذي يمكن أن يكون له آثار سلبية على البيئة، فقد ورد في تقرير لجنة برونتلاند ان علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الاتجاه. فالفقر هو أحد المسببات الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية، كما يعد احد نتائجها. حيث يحبر الفقراء أمام احتياجاتهم وسبل معيشتهم الملحة على اختيار الفائدة المضمونة على المدى القصير حتى يمكنهم سد الاحتياجات المستقبلية. من خلال القيام بممارسات و سلوكيات مدمرة للبيئة، التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم وقصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد

¹ -محمد بلفضل، مفهوم التنمية المستدامة، تطور التشريع البيئي على الساحتين الدولية و الوطنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مخبر البحث في تشريعات حماية البيئة العدد الأول، سبتمبر 2011، ص 123 .

² - أنظر القانون رقم 10/03 المؤرخ في 20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. جريدة الرسمية عدد 1-43 لسنة 2003، تبنت هذا المفهوم للتنمية منظمة الأمم المتحدة. إسماعيل سراج: حتى تصبح التنمية مستدامة مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي. ديسمبر 1993 ص3-6.

الطبيعية. و هكذا تستمر المشكلة،¹ هذا ما نوضحه بتفصيل اكبر من خلال الوقوف عند مفاهيم كل من الفقر و البيئة. و كذا الأزمة البيئية و الفقر من خلال كشف العوامل و الأسباب و آثارهما في نشر الفقر.

أولاً: الفقر و البيئة دراسة حول المفاهيم

1- تعريف البيئة

عرف مؤتمر استكهولم المنعقد بالسويد من 5 إلى 16 جوان 1972 البيئة على أنها " مجموعة النظم الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان ، و الكائنات الحية الأخرى". كما أكد ذات المؤتمر على أن: " أن البيئة هي كل شيء يحيط بالإنسان" ، عندئذ يمكن تبني مفهوم أوسع للبيئة على أنها تتكون من نظامين أساسيين هما النظام البيئي الطبيعي² و النظام البيئي المشيد أو الحضاري و الذي يشمل كل ما أوجده تدخل الإنسان و تعامله مع المكونات الطبيعية للبيئة كالمباني و المصانع و المؤسسات. و من الصعوبة فصل النظم الطبيعية عن النظم الحضارية، إذ استطاع الإنسان منذ ظهوره على الأرض و خلال مراحل تطوره الحضاري أن يؤثر في جميع النظم الطبيعية من خلال تفاعله معها و تعديل بعضها، و في المقابل يعتمد على الموارد البيئية المختلفة في تلبية حاجاته كالمأوى و الضوء و المياه و الهواء. نصل بذلك إلى أن البيئة هي "مجموع العوامل الطبيعية و العوامل التي أوجدتها أنشطة الإنسان و التي تؤثر في ترابط و وثيق على التوازن البيئي"³.

2- مفهوم الفقر

تشهد طبيعة العمل تغييرات جوهرية بإيقاع سريع في البلدان العربية كما في البلدان الأخرى من العالم . و يفاقم تزايد مرونة أسواق العمل على المستويين العالمي و المحلي من مظاهر العمل غير المنظم و العمل للحساب الخاص و الأنواع غير النمطية من العمل. و تترافق هذه العملية، المعروفة بالسمة غير النمطية، بتراجع الأمن و تنامي الفقر. و الذي يعتبر أبرز سببات العولمة، الناتج عن تعرض حق الإنسان في مستوى معيشي كاف و لائق و الحقوق المتعلقة به، لتأثر سلبي كبير بآثار العولمة بكل جوانبها، خاصة و أنه يوجد نصف 2.8 مليار عامل على مستوى العالم يعيشون رفقة عائلاتهم بما يعادل دولارين يوميا.⁴

اعترفت في هذا الصدد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة و الأربعين بأن الفقر يمثل مشكلة بالغة الإلحاح. و أكدت ذلك من جديد في تقريرها الصادر في ديسمبر 1994 بشأن حقوق الإنسان و الفقر حيث ورد فيه أن " الفقر و الحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكا خطيرا لكرامة الإنسان. و من ثمة يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني و الدولي لوضع حد لهما " .

¹ - أنظر ، أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، "التكافل الاجتماعي البيئي"، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2001، ص 49 و 50.

² -انظر، ريمون المعلولي، التربية البيئية و السكانية، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص 44 و 38 .

³ - ولقد عرف المشرع الجزائري البيئة في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها: " تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحويوية كالهواء، و الجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و النبات و الحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، و أشكال التفاعل بين هذه الموارد، و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية ". لمادة 04 من قانون 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 و المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

³ - S'affranchir ensemble de la pauvreté par le travail, Bureau internationale du Travail, V, Travail,³ - , p42004travail. L' OIT,

لا يمكن النظر إلى الفقر ، من زاوية واحدة ، فهو يشكل ظاهرة اقتصادية و اجتماعية متعددة الأسباب و العوامل و متعددة الآثار و المظاهر . و وفقا لذلك ننظر إلى الفقر من منظورات ثلاثة: - الفقر من منظور الدخل.- الفقر من منظور الحرمان من الحاجات الأساسية. - الفقر من منظور عدم وجود الخيارات المتاحة. و هذه الأبعاد الثلاثة للفقر تشير إلى أوجه الحرمان التي يعانيها الفقراء و هي تتضمن نقص او انخفاض مستوى الدخل و القدرات العلمية و الثقافية (التأهيل و التدريب) و تدني او غياب الرعاية الاجتماعية ، الأمر الذي يترتب عنه تدني و انخفاض قدرات الإنسان الفقير و ينعكس ذلك في تدني إنتاجيته و دخله و حصوله على الأصول الاقتصادية و الاجتماعية و إعاقته عن المشاركة العامة في المجتمع. و هنا تكتمل حلقات انتهاك حقوق الإنسان الفقير و إهدار مواظنته¹.

وسع البنك الدولي مفهوم الفقر إلى أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. و هذا بسبب عدم كفاية الدخل و سوء التغذية و انعدام الاستفادة من الضمان الاجتماعي. إن الفقر مهما تعددت زوايا النظر إليه، إلا أن الثابت أنه ظاهرة قديمة قدم الحياة الإنسانية. و إن اتسع نطاقه مع هيمنة العولمة الاقتصادية، حيث تم إحصاء حوالي مليار شخص يعيشون الفقر المدقع، يتقاضون أجرا لا يزيد عن دولارا واحدا يوميا . و قد أكد رئيس البنك الدولي على أن حوالي ثلاثة ملايين شخص و هو ما يعادل نصف سكان الأرض يمتلكون أقل من دولارين يوميا للعيش، أي حوالي نصف سكان جنوب آسيا و إفريقيا الجنوبية. و ربع سكان أمريكا اللاتينية. و ثلث سكان الشرق الأوسط و إفريقيا الشمالية². أما فيما يخص العالم العربي، رغم تسجيله تقدم في التنمية البشرية إلا أنه قدر في أوائل التسعينات أن حوالي أربعين مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر أي ما يعادل 4، 18 %³.

أما عن واقع الفقر في الجزائر، فقد أكدت إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البنك العالمي على أن الجزائر لا تزال تعرف مفارقة كبيرة من حيث الاختلال في توزيع الثروة و الدخل. حيث بلغت نسبة الذي يعيشون في خط الفقر (لا يتعدى عائلهم اليومي دولارين) أكثر من 22 % أي أكثر من 5، 6 مليون جزائري⁴ .

لقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينات و ذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية، من حيث انتشار البطالة و الانخفاض في الدخل الحقيقية الناتجة عن زيادة الأسعار، البطالة، التهميش و الحرمان، مما دفع الأمم المتحدة سنة 2000 بالتأكيد على أولوية محاربة الفقر في السياسات التنموية. و قد أكد على ذلك مؤتمر قمة الألفية في نفس السنة، مشيرا إلى ضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة و المتمثلة في : القضاء على الفقر المدقع و الجوع، نشر التعليم الابتدائي على نطاق عالمي، تعزيز المساواة و تمكين المرأة، تخفيض معدلات وفيات الأطفال، تحسين

¹ - منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل و البطالة... حاضرا و مستقبلا، منظمة العمل العربية، 2012، ص 127. و حسين رحيم، التنمية و العولمة، إشكالية الموازنة لتحقيق النمو المتوازن و استئصال الفقر و ضمان الرفاه الاجتماعي، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الفقر و التعاون. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير. جامعة الجزائر. عدد 2 سنة 2003 ص 225. حول تعاريف الفقر، انظر، ماموني فاطمة الزهراء، رسالة ماجستير بعنوان العامل و المؤسسة الاقتصادية محاولة لتحديد عنصر التبعية، كلية الحقوق جامعة وهران، 2004. و Pierre de Senarclens, La mondialisation, théories, enjeux et débats, Armand Colin, 4^{ème} édition 2005. P.130 et 102.103. 104

² . IBID - ,p.102

³ - كوريل فريد: الفقر، مسبباته، آثاره و سبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان. الجزائر عدد 2 . 2003 ص 182

⁴ - انظر: جريدة الخبر " الجزائريون بين فقر زاحف و استئدانة متزايدة، العدد 5438 الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 2008 ص

صحة الأمهات ، و مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، كفالة الاستدامة البيئية ، الشراكة العالمية من اجل التنمية .و هذا ما تحاول الجزائر ادراجه من خلال الإستراتيجية الوطنية للبيئة و مخطط العمل البيئي و ضرورة تقليص ظاهرة الفقر و العمل على النمو المستدام¹.

ثانيا: الأزمة البيئية و الفقر، العوامل و الأسباب

أكد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 على أن البيئة هي كل شيء يحيط بالإنسان ، عندئذ يمكن تبني مفهوم أوسع للبيئة على أنها تتكون من نظامين أساسيين النظام البيئي الطبيعي و النظام البيئي المشيد. من ثمة تتشابك مكونات النظام البيئي باعتباره شبكة نظم مترابطة و متكاملة و متفاعلة عند معالجتها. من ثمة تعني المشكلة من المنظور البيئي حدوث أي خلل أو تدهور في مصفوفة النظام البيئي بشقيه، و ما يترتب عنه من أخطار و مشاكل بيئية تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض. فمثلا لحل مشكلة نقص الغذاء يحتاج الامر الى زيادة انتاجية الغذاء ، و من وسائل زيادة انتاج الغذاء المتبعة، اللجوء إلى زيادة الإنتاج لتكثيف الإنتاج الزراعي بزراعة الارض اكثر من مرة في السنة ، و التوسع في استخدام الاسمدة و المبيدات الحشرية . كما يمكن اللجوء إلى الزيادة الافقية القائمة على التوسع الافقي في المساحات المزروعة ، عندئذ نتساءل حول ما إذا كان تطبيق هذه الوسائل المختلفة لزيادة الإنتاج لن يخلق مشكلات بيئية أخرى ؟ ، بمعنى هل تكثيف الإنتاج لن يضر بالتربة و يجهدا ، هل التوسع في استخدام الاسمدة و المبيدات لن يصاحبه تلوث ارضي او مائي او غذائي ؟ هل التوسع في المساحة المزروعة لن ينجم عنه استنزاف الغطاء النباتي و انتقال الزراعة الى المناطق الهامشية ، الامر الذي يعجل من استنزاف الموارد الحيوية و يعرض التربة للجرف و الاجهاد و التصحر . ان تكاملية المشكلات تقتضي عند معالجة مشكلة ما ان نضع في الحسبان الاثار الجانبية و النتائج البيئية خاصة الضارة التي قد تنجم عن تنفيذ هذه الوسائل². ان تكامل المشكلات البيئية و تداخلها يفترض تعدد أسبابها و عواملها، تبعا لما في ما يلي:

1- النمو السكاني و الفقر و التدهور البيئي

لقد اشارت دراسات الامم المتحدة الى وجود ترابط وثيق بين النمو السكاني و الفقر و التدهور البيئي، و ثمة عوامل متعددة و متشابكة تؤدي الى تعقد المشكلات المتصلة بهذا الامر، منها عدد السكان ، و معدلات نموهم ، و معدلات استهلاكهم و مدى انتشار الاراضي الزراعية و انماط استعمالها و المستويات التقنية في طريق الإنتاج الغذائي . لقد شهدت العقود الأخيرة تغيرات سكانية سريعة و تنمية اجتماعية – اقتصادية و رافق ذلك تزايد الضغوط على البيئة عالميا و اقليميا و محليا ، و كذلك تركت الاوضاع البيئية المتردية اثارا معاكسة على السكان و اقتصادياتهم فقد ادت الضغوط السكانية على موارد الارض الى استغلال المفرط لهذه الموارد المحدودة اصلا (مثل قطع الغابات و حرق الاعشاب) و كذلك الى تفتيت الحيازات الزراعية ، و انهالك الارض و هجرة السكان و الانخراط في الممارسات المدمرة بيئيا و المتمثلة في توسيع الافقي باستغلال الأراضي الحدية و الإفراط في صيد الأسماك و الحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة ودون إعطائها فرصة للتكاثر و تجديد مواردها. كما أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسب قلة مواردهم وزيادة عددهم و عدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات و حرث المنحدرات شديدة الانحدار والرعي الجائر في أراضي المراعي الهشة التي لا

¹ - انظر، ماموني فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص، 350 و ما بعدها

² - انظر، ريمون المعلولي، التربية البيئية و السكانية، جامعة دمشق، كلية التربية، 2009-2010 ، ص 68

تكون أوضاع تربتها ملائمة لزراعة المحاصيل السنوية وإنقاص الموارد المائية بسبب الاستهلاك المفرط وري الأراضي الزراعية¹. قدرت دراسات الامم المتحدة انه مع تزايد ندرة المياه المعدنية و تزايد السكان السريع و زيادة التحضر انخفض نصيب الفرد من امدادات المياه على مستوى العالم بنسبة 24 % سنويا خلال العقد الاخير من القرن العشرين و يؤدي النمو السكاني السريع، و ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك و نمو نزعة الاستهلاك، و محاولات تعميمها على العالم الى ضغوط هائلة على موارد البيئة غير المتجددة (النفط و الحديد و الفوسفات ...) و تبيد الثروات و تلوث البيئة².

2- اسباب تتعلق بالنظم الاقتصادية

تختلف اسباب المشكلة البيئية بين بلدان اقتصاد السوق و بلدان اقتصاد التخطيط المركزي، و لكن النتيجة واحدة و هي تدمير بيئي في كلا المجموعتين. إن أسباب المشكلة البيئية في بلدان اقتصاد السوق هي سعي المنشآت الخاصة للاستغلال الاوسع للموارد و لتعظيم الربح الى اقصى حد ممكن، باستغلال البيئة الى اقصى حد ممكن، و من هنا يتحمل المجتمع التكاليف الخارجية التي تأخذ شكل تخريب بيئي. و في نظم الاقتصاديات المخططة مركزيا، يفترض ان تكون مشكلة البيئة أقل حدة نظرا الى ان الدولة تسيطر على الانتاج و تؤثر بشكل كبير في الاستهلاك، و من ثمة يمكن ان تأخذ البيئة في الحسبان من خلال فرض التكلفة و التسعير و اجراءات الحماية، و لكن الواقع يؤكد ان هذه البلدان تسعى جاهدة لتنفيذ أرقام الخطة (معدل نمو الناتج الاجتماعي الاجمالي) و بالتالي تنصب الجهود لتحقيق ذلك من خلال استنزاف موارد البيئة الطبيعية.

3- أسباب تتعلق بتحرير الاقتصاد من عبئ الالتزامات الاجتماعية و البيئية

تؤكد الوقائع التي يشهدها اليوم العالم، ان النمو الاقتصادي المصاحب لإعادة هيكلة الاقتصاد و تحرير السوق من تدخل الدول، رافقته زيادات واضحة في الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع الواحد و فيما بين المجتمعات المختلفة و تفاوت المداخيل، و هذا ما ساهم في زيادة التوتر و الفقر و تدهور الوضع البيئي و توسيع الهوة بين طبقات الفقراء و الاغنياء. حيث اشارت الاحصائيات سنة 1990 على أن 20 بالمائة من أغنياء العالم قد حصلوا على 150 ضعف ما حصل عليه 20 بالمائة من أفقر سكان العالم. ضف إلى ذلك اتجاه تدفق الاموال من البلدان الفقيرة إلى البلاد الغنية، حيث دفعت هذه الاخيرة سنة 1994 فوائد على ديونها بقيمة 250 بليون دولار مقابل 70 بليون دولار كمساعدات، مع مراعاة أن الدول الدائنة هي نفسها الدول المنتجة للسلع والتي عملت من

1 - أنظر، أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، "التكافل الاجتماعي البيئي"، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص50، 49 و 81.

-Pierre de Senarclens, *op, cit* P.159

2 - إن العمل في المحيط التقني لتوفير السلع و الخدمات يعني التدخل في المحيط الحيوي بطريقتين أساسيتين:- استغلال موارد المحيط الحيوي كمدخلات، بعض هذه الموارد لا يتجدد، كالمعادن و الوقود.. و بعضها متجدد كالنبات و=الحيوان.. لفظ بعض المواد كمخلفات في المحيط الحيوي أثناء عمليات الانتاج و خلال استخدام المنتجات و بعد استهلاكها. بذلك يكون العمل في المحيط التقني أسير ثلاثة محددات كامنة في المحيط الحيوي و هي:- الاستخدام الامثل للموارد غير المتجددة و هذا اما بتحسين كفاءة الاستخدام أم بإعادة استخدام المخلفات ام باكتشاف موارد نابضة جديدة.- الالتزام بحدود قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، اذ ان تجاوز قدرة هذه الموارد (كالرعي الجائر و الصيد الجائر و ازالة الغابات) يؤدي الى تدهور هذه الموارد.- قدرة المحيط الحيوي على استيعاب المخلفات و النفايات بمختلف اشكالها، من دون ان يؤدي ذلك الى اتلاف البيئة (التلوث الهواء، و الانهار و التربة..). و يمكن القول ان بروز المشكلات البيئية الكبرى يرجع الى ان التقانات التي استخدمتها تجاوزت احد المحددات المذكورة. فالتصحر هو تجاوز مقدرة الموارد النباتية المتجددة على تعويض ما يأخذ منها الانسان، و تدمير الازون يرجع الى عدم قدرة الغلاف الجوي على استيعاب الغازات التي نستخدمها في معدات التبريد و تكييف الهواء. انظر، ريمون المعلولي، المرجع السابق، ص71

خلال رفع اسعار سلعها في الدول النامية الى ان تتعدى القدرة الشرائية لهذه المجتمعات مصادر دخلها الامر الذي ادى الى زيادة ديونها لمستويات خيالية.

4- أسباب تتعلق بنمط العلاقات الاقتصادية الدولية و التجارة العالمية

مع زيادة سكان بلدان العالم الثالث و على الاخص الاقل نموا و امام تعاظم حاجاتها الاساسية و ضعف اقتصادياتها ، تسعى هذه الدول للحصول على احتياجاتها من النقد الاجنبي الى تصدير كميات متزايدة من الموارد بصورتها الخام (المتجددة و غير المتجددة) لتستهلك في الدول الصناعية من دون النظر الى حجم الهدر البيئي الناجم عن ذلك، و يزيد من خطورة الوضع، تدهور اسعار هذه الموارد في الاسواق العالمية، مقابل ارتفاع اسعار الواردات من السلع المصنعة. ففي مجال حقوق الملكية الفكرية والمنتجات الزراعية المعدلة وراثيا مثلا، استطاعت الشركات العملاقة الاستيلاء والاستحواذ على سلالات نباتية طورها الفلاحون في أنحاء العالم المختلفة بجهود بذلت عبر آلاف السنين، بعد أن قامت بإضافة بضع جينات عليها وسجلتها ببراءة اختراع جديدة في بلدها وفي عديد من بلدان العالم باعتبارها منتجا مبتكرا جديدا، يختلف عن سلالاته الأصلية. بالتالي أصبحت هذه السلالات بأكملها ملكا خاصا لها تحميها قوانين منظمة التجارة العالمية، كما أصبح أصحابها الحقيقيون مضطرون إلى الحصول منها علي إذن وترخيص خاص لأجل استخدامها مقابل دفع إتاوات للانتفاع منها. و من اجل ترويج وتسويق هذه المنتجات المطورة وراثيا تم تطوير خطط هندسية وراثية يقتل بها النبات بذوره، فلا تنبت ان زرعت و لا يستطيع الفلاح أن يستخدم بذور الموسم السابق لإنتاج محصول جديد، بل يجب عليه شراء ها في كل موسم زراعي جديد ،مما يرفع التكاليف الإنتاجية عليه وتقلص هامش ربحه، بكل ما يترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية على تطور القطاع الزراعي و استمراره على إنتاج الغذاء. من أهم البرامج المعتمدة لتنفيذ هذه السياسات من اجل السيطرة علي مقومات الحياة البشرية -الغذاء-، ما يعرف بالثورة الخضراء. و التي رغم مالها من نتائج ايجابية في تعظيم وزيادة الإنتاجية الزراعية في بداية الأمر، إلا أنها أدت إلى: - تخريب مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة. - تدمير التنوع البيولوجي وتسمم طبقات صخرية مائية . - الأضرار الصحية التي لحقت بالناس و العمال. - تحطيم وتخريب تنوع أصناف سلالات البذور . - ترويج وتشجيع الاستخدام المكثف للمدخلات الزراعية المشتقة من النفط والغاز مما أدى إلى أضرار صحية وبيئة.

قدر تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية، ان قيمة الفرص الضائعة في البلدان النامية بسبب اوضاع التجارة الدولية تتجاوز المائتي دولار سنويا، و افقار هذه الدول يؤدي مباشرة تدهور أحوالها البيئية و زيادة الفقر و الحرمان و تنامي التهميش. و في مؤتمر قمة الارض الذي انعقد عام 1992، دق المؤتمرون ناقوس الخطر و اعلنوا ان البيئة ما زالت تعاني من اختلالات جدية اعلمق من السابق، حيث اتسعت الفجوة بين الغنى و الفقر، و بين دول الشمال و الجنوب الى درجة بات فيها العالم مقسما الى الخمس الثري و اربعة اخماس الفقراء و تزايد متوسط معدل السكان و تضاعلت مصادر مياه الشرب و ازداد التلوث و التصحر و تدهورت مزيد من الاراضي و الغابات و استمر فقدان التنوع البيولوجي و حدوث خسائر هائلة يصعب تحديدها نتيجة الضرر الذي يصيب النظم البيئية و تتصاعد آثار التلوث بالمواد السامة و اضعاف انتاجية الارض و اعتلال صحة البشر. و في جوهانسبورغ، جنوب افريقيا سنة 2002 عقد مؤتمر القمة العالمية حول التنمية المستدامة حيث تم التأكيد على انه و منذ انعقاد مؤتمر الريبو لم يحدث اي تغيير ملموس في النمط العالمي لاستهلاك الموارد الطبيعية ، فاغني الدول اي العشرين بالمائة من دول العالم لا تزال تستحوذ على 85 بالمائة من الاستهلاك العالمي للخشب و على 75 بالمائة من الحديد الصلب و على 70 بالمائة من الطاقة.

اكدت البلدان النامية في المؤتمر ان العولمة تزيد من تهميش الدول النامية و تعمق تخلفها و فقرها و استغلالها و تسبب في ضعف قدراتها على تحقيق التكامل الفعلي بين الابعاد الاجتماعية و البيئية و النقص في الموارد و تخلف نقل المعلومات من الدول الصناعية و التي عليها بذل المزيد من الجهد لمواجهة الاخطار. فضلا

عن كونها اكثر الدول استهلاكاً للموارد و الطاقة و تسببا في تدهور البيئة نتيجة الإفراط في استخدام الموارد الأرضية لدوافع اقتصادية و تقانية، فالتلوث البيئي مثلاً، لا ينتج في الغالب بسبب تكاثر اعداد الفقراء، كما ان استنزاف الموارد الطبيعية لا يعود كلياً الى الانفجار السكاني في دول الجنوب فالذي يستنزف هذه الموارد و يقيم الصناعات و يكثر من انواع و تصعيد درجاته ليس ثلثي الجنس البشري الذي يستخدم خمس الانتاج العالمي للطاقة، بل الثلث الذي يستخدم اربعة اخماس الطاقة الناتجة في العالم سنوياً¹.

ثالثاً: أثر المشكلة البيئية في نشر الفقر

قام المجلس العالمي للبيئة و التنمية بإعداد تقرير لجنة برونتلاند و الذي يعرف القضايا البيئية كأزمات عالمية رصدت حسب درجة خطورتها على البيئة، اهمها:

1- استنزاف المحيط الحيوي، من مظاهر استنزاف المحيط الحيوي :- **تدهور الغابات و المراعي:** بحسب تقديرات الامم المتحدة، تختفي الغابات في العالم بمعدل 15 مليون هكتار في السنة، و يؤدي تدميرها الى احداث ضرر بالغ بالتربة التي تتعرض للتعرية و التفكك و ما ينتج عن ذلك من انسحاب مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة و اطماء الانهار و السدود و شبكات الري اضافة الى قيمتها الحيوية للتوازن البيئي. - **تدهور الأحياء الحيوانية:** تتعرض آلاف الأحياء الحيوانية للتدهور و الانقراض نتيجة تدهور و انكماش المحيط النباتي و الصيد الجائر. - **تضييق قاعدة المورثات البرية:** تقدر الاستراتيجية العالمية لصيانة الموارد أن نحو 20 ألف نوع من النباتات و اكثر من الفي نوع من الحيوانات الفقارية مهددة بخطر الانقراض اضافة الى الاف أخرى من الحشرات و الرخويات . تعد الأنشطة البشرية المهددة الاول للتنوع الحيوي نتيجة للاستهلاك الزائد للموارد الطبيعية الى حد الاستنزاف، خاصة في الغابات و صيد الاسماك و صيد الحيوانات. كما أن الزراعة المكثفة التي تعتمد على تقنية المحصول الواحد، تؤدي الى انقاص التنوع الوراثي. (11 بالمائة من مجموع الطيور، و 25 من مجموع الثدييات. و 20 من مجموع النباتات. و 50 بالمائة من المحاصيل الزراعية مهددة بالانقراض.) - **تدهور التربة:** تتعرض التربة للتآكل و التدهور ، الامر الذي يعرضها للانهايار ، و من مظاهر تدهور التربة انجرافها بعد تعرضها للتفكك بفعل المياه او الرياح التي تحملها بعيداً من اسباب تدهور المحيط الحيوي :- الضغط السكاني المتزايد على الموارد الحيوية .- اطلاق الملوثات الصلبة و السائلة الى المسطحات المائية و تدمير العديد من احيائها .- السلوك اللامسؤول للإنسان عندما يتجه نحو استنزاف و تخريب الغلاف الحيوي.و لا شك في ان الشركات الرأسمالية الكبرى العاملة في حقول الغابات و مواردها ، تؤدي دوراً رئيسياً في زيادة ازمة المحيط الحيوي من خلال قيامها بالمشروعات الكبرى في غابات البلدان الفقيرة مقابل حفنة من الدولارات تتلقاها تلك البلدان .

2 - تلوث البيئة: يعرف التلوث بصورة عامة على انه " حدوث خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة من العناصر المكونة للنظام البيئي " ينجم الخلل في الحركة التوافقية نتيجة تحرك نفايات الانتاج و الاستهلاك اتجاه النظام الايكولوجي بأحجام و انواع تفوق قدرة النظام البيئي على التنقية الذاتية من خلال العمليات الطبيعية ، فالتلوث هو افساد المكونات البيئية ، حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة الى عناصر ضارة ، مما يفقدها الكثير من دورها في صنع الحياة .يصيب التلوث الهواء ، نتيجة اطلاق كميات كبيرة من العناصر الغازية و الصلبة في الجو، مما يؤدي الى حدوث تغير كبير في خصائص و حجم عناصر الهواء، فيتحول الكثير منها من عناصر مفيدة و صالحة للحياة ، الى عناصر ضارة او ملوثات تحدث الكثير من الأضرار و المخاطر تصل الى حد الموت و الهلاك للكائنات الحية ، و تدميراً و تخريباً للمكونات غير الحية " .

¹ - انظر، نفس المرجع ، ص 72

و كذلك يتلوث الماء ، الامر الذي يؤدي الى " احداث تلف او افساد لنوعية المياه ، مما يؤدي الى حدوث خلل في نظامها البيئي بصورة او بأخرى بما يقلل من قدرتها على أداء دورها الطبيعي. حيث تصبح ضارة او مؤذية عند استخدامها او تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية و بصفة خاصة مواردها السمكية و غيرها من الاحياء المائية .و نظرا الى الدور الذي تؤديه المياه في استمرار حياة الانسان ، فان تلوثها يكسبها طاقة كبيرة على نقل انواع مختلفة من الامراض . و بصورة خاصة في البلدان النامية . و تعد المخلفات الصلبة الصناعية ، و البلدية / القمامة و النفايات الخطرة من ملوثات البيئة التي تترك اثرها في الماء و التربة و الهواء الى جانب اثارها الصحية و الاقتصادية و الاجتماعية ، اضافة الى التشويه الجمالي .

فضلا عن هذا يؤدي التلوث البيئي الى تدني نوعية البيئة، من ثمة يعرض الفقراء للخطر، حيث أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتلوث البيئي¹ ، باختلاف أشكاله (تلوث الهواء، الماء، التربة، التلوث الإشعاعي، التلوث الضوضائي) لاسيما في المجتمعات الريفية. وإن ذلك تأثيرات اقتصادية أيضا، حيث أشارت دراسة إلى أن معالجة الملاريا مثلا تستنزف حوالي 4% من دخل الأغنياء، مقابل 33% من دخل الفقراء. إلى جانب التعرض المتزايد للسكان الفقراء لأخطار التلوث البيئي تزيد حالة العوز و الحاجة عندهم في استهلاك الموارد البيئية دون مراعاة، و هذا لضمان حياتهم، من ثمة لا يمكن الحديث عن سلوك بيئي ايجابي و عقلائي بينما يفتقد الفرد ابسط ضروريات الحياة مما يدخله في حيز الصراع من اجل البقاء .

المبحث الثاني: التخطيط للتنمية المستدامة

دعى مؤتمر الريبو وزارات الحكومات إلى وضع خطط ميدانية على أن تكون شمولية و طويلة الأجل تأخذ بالحسبان الأبعاد البيئية و الاجتماعية إلى جانب بعدها الاقتصادي و التنموي. و هي استراتيجيات أعمق من الاستراتيجيات الأولية التي تهتم بتحسين الوضع البيئي باعتباره هدف بحد ذاته.

أولا : البعد البيئي في إستراتيجية مكافحة الفقر

إن تعامل الفرد مع بيئته الطبيعية يخضع لجملة من المعطيات، من بينها مستواه المعيشي، فلا يمكن التحدث عن سلوك بيئي ايجابي و عقلائي بينما يفتقد الفرد أبسط ضروريات الحياة، مما يدخله في حيز الصراع من أجل البقاء. وهنا يكون الخيار للفرد على حساب عناصر البيئة الطبيعية. غير أن ضمان استدامة الكرة الأرضية ومواردها، بما في ذلك احتمالات تنمية البلدان الفقيرة، يتطلب تغيير هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية الضارة. إن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، اقتصادية، الاجتماعية والبيئية، تهدف إلى إعادة تقسيم الثروات النادرة وإعادة تنظيم طرق الإنتاج والاستهلاك، وطرق العيش والأنظمة الاجتماعية². إدراكا من المجتمع الدولي لحقيقة العلاقة بين الفقر والبيئة، ظهرت مشاريع وتجارب حاولت التوفيق بين تلبية الاحتياجات الأساسية وحماية البيئة. من بينها:

● الاستراتيجيات الوطنية لحفظ الطبيعة

صاغ معظم هذه الاستراتيجيات منظمات دولية متخصصة، من بينها: الإستراتيجية العالمية للصيانة و العناية بالأرض التي وضعتها ثلاثة منظمات دولية تعمل من اجل البيئة و هي الاتحاد الدولي للصيانة الطبيعية و الموارد الطبيعية و برنامج الامم المتحدة و الصندوق العالمي للمياه البرية. و قد وصفت الاستراتيجية الاولى عام 1980 ثلاثة اهداف لحفظ الموارد الطبيعية و هي: - المحافظة على العمليات الايكولوجية الاساسية و دعم نظم الحياة. -

¹ - باتر محمد علي وردم: العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2003، ص178 و 119.

² - Pierre de Senarclens, *op.cit* p 163 -

صيانة التنوع البيولوجي. - ضمان الاستخدام المستمر للأنواع و النظم الايكولوجية. أما استراتيجيات العناية بالأرض التي وضعت سنة 1991 فإنها تعزز اهداف الاستراتيجية الاولى و تؤكد المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية التي ينبغي تلبيتها لتحقيق التنمية المستدامة، كما تؤكد ان التنوع البيولوجي ينبغي حفظه بوصفه مسألة مبدأ و بقاء و منفعة اقتصادية. تتضمن استراتيجية العناية بالأرض تسعة مبادئ لتحقيق التنمية المستدامة: - احترام كافة اشكال الحياة و رعايتها، اذ يجب على الناس ان يدركوا وجوب الالتزام الاخلاقي تجاه الناس الاخرين و اشكال الحياة الاخرى حالياً و مستقبلاً. - تحسين نوعية الحياة و مستواها، فالنمو الاقتصادي لا يمكن ان يكون الهدف الوحيد للتنمية، بل يجب على التنمية أن تسهل الوصول إلى الموارد من اجل توفير الحياة الكريمة، مثل الغذاء و الماء النقي و التعليم و العناية الصحية و الحرية السياسية. - حفظ التنوع و النماء لكوكب الأرض، اذ يجب علينا أن نحافظ على العمليات الايكولوجية التي من شأنها ان تبقي هذا الكوكب ملائماً للحياة، و ان نحفظ التنوع البيولوجي و نستغل الموارد المتجددة بمعدلات تضمن استمرارها. - تقليل استنزاف الموارد غير المتجددة إلى الحد الأدنى، أي نقل الاعتماد على النفط و الفحم و المعادن و ان نحول الى استخدام الموارد المتجددة. - عدم تحميل الارض أكثر من طاقتها، فهناك حدود لاستخدام المحيط الحيوي يؤدي تخطيها الى تدهور البيئة، و يجب ان يكون هناك توازن بين طاقة الطبيعة و حجم السكان و الكائنات الحية الاخرى. - تغيير الاتجاهات و الممارسات الشخصية، اذ يجب على الناس اعادة النظر في سلوكهم و الاعراف التي يؤمنون بها من اجل تحقيق العيش في بيئة سليمة من خلال التعليم و اقتناع الحكومات و اصحاب الصناعات و الافراد بتبني الاخلاقيات التي تعو الى الحياة المستدامة. - اخبار الافراد و الجماعات بالمعلومات البيئية لتمكينهم من التحرك لمواجهة مشاكلها. - ايجاد اطار لدمج التنمية و حماية الموارد الطبيعية، حيث تحتاج كل المجتمعات الى قاعدة من المعلومات و نظام قانوني و مؤسسي و سياسات اقتصادية و اجتماعية ملائمة من اجل التقدم. و يجب ايجاد الحوافز الاقتصادية للصناعات التي تلتزم بالمعايير البيئية. - تشكيل تحالف عالمي من اجل البيئة، على اساس ان كل دول العالم ستستفيد من التنمية المستدامة و ان جميعها سوف يهدد اذ فشلت في تحقيقها¹.

و في نفس السياق نظم الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة مؤتمراً حول "التنوع البيولوجي والتعاون الأوروبي للتنمية" سنة 2006². وقد أبدى المشاركون قلقهم بخصوص الملاحظ في الخدمات المقدمة من طرف الأنظمة البيئية بفعل تناقص التنوع البيولوجي ككل والذي من شأنه تهديد التنمية المستدامة، خصوصاً وأن أهداف التنوع البيولوجي هو المساهمة في الحد من الفقر لصالح كل كائن على وجه الأرض. وقد انتهى "بنداء باريس" المتضمن العمل على تمكين الفقراء من تسير مواردهم الطبيعية، خاصة وأن الثروات والموارد الطبيعية تمثل حوالي 25% من مداخيل الدول ذات الدخل المنخفض. وقد خلص المؤتمر إلى ضرورة إيلاء البيئة أكثر اعتباراً في التنمية وفي استراتيجيات خفض الفقر، حيث تم تحديد جملة من الأنشطة والتحديات أهمها:

- التحدي الأول هو تحدي الإدماج: يرمي إلى ترقية التنمية المستدامة في المناطق الريفية. وذلك باستخدام التنوع البيولوجي ك رأس مال للحد من الفقر، مع التخفيض من المخاطر وتحسين التغذية والصحة. وإدماج المسائل البيئية في استراتيجيات الحد من الفقر وكذا وسائل السياسات الاقتصادية الشاملة مع متابعة التطور الحاصل في ذلك المجال من أجل أن تصبح تلك السياسات عملية.

¹ - عجالي بخالد، تطور التشريع البيئي على الساحتين الدولية و الوطنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مخبر البحث في تشريعات حماية البيئة العدد الاول، سبتمبر 2011، ص 64 .

² - حضر هذا المؤتمر 400 مشارك يمثلون مختلف الحكومات و المجتمع المدني أنظر، الاتحاد الدولي للطبيعة، مؤتمر التنوع البيولوجي والتعاون الأوروبي للتنمية 19-21 سبتمبر 2006.

- التحدي الثاني يكمن في أدوات ترابط السياسات من خلال ما يلي:

* الاستغلال الكلي للفرص التي تمثلها الأدوات المتاحة مثل الدعم المالي، والذي يدخل كمعونة في شكل مبالغ مالية إلى الدول النامية مقابل الخدمات التي تقدمها، أو كتعويض عن الأضرار التي أوقعتها بها الدول الصناعية ومثال ذلك برامج حماية البيئة.¹

* النهوض بالتنمية الريفية : يعيش 60% من سكان العالم في الأرياف. و هي تضم ثلاثة أرباع فقراء العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر. و بذلك لا حديث عن التنمية المستدامة دون تحسين أوضاع الحياة لهؤلاء الأفراد و منحهم الحق في العيش الكريم.² سيما و ان القطاع الزراعي في الدول العربية يعاني انخفاض قدرته الاستيعابية للعمالة هذا حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد بخصوص الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي للدول العربية لسنة 2011 للفترة بين عامي 2000 و 2010 و الذي اكد على انخفاض نصيب الزراعة في الدول العربية ككل من 7,8% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 الى 6,1% عام 2009 و انخفاض نصيب الصناعات التحويلية من 10,7% الى 9,3% ، و في المقابل ارتفع نصيب الصناعات الاستخراجية، و خاصة البترول مع تذبذب سعر البرميل من 30,2% الى 35,5% عام 2010 . و قد ترتب عن ذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية و الصناعية، و زيادة الاعتماد على السوق الدولية تحت وطأة الارتفاع في الاسعار العالمية للسلع من القمح الى الحديد و يصبح التضخم المستورد امرا واقعا كان يمكن تجنبه. و تستورد الدول العربية اكثر من نصف احتياجاتها من الحبوب و الدقيق 55,6% عام 2008 و ان كانت بعض الدول العربية تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الشأن سيما ذات الموارد الزراعية و التي من بينها الجزائر.³ و قد ترتب عن ذلك ما يلي: - تراجع الاستثمارات الحكومية في النشاط الزراعي و التنمية الريفية. - انخفاض اسعار توريد محاصيل الحبوب من الزارعين مقارنة بالاسعار الدولية بفعل سياسات الدعم و الاعانات الزراعية في الدول الكبرى. و لذلك تقلص الحافز لدى المزارعين و الفلاحين لزراعة الحبوب خاصة القمح. - الغاء الدعم الحكومي تدريجيا على المدخلات الزراعية من البذور و الاسمدة و المبيدات و على اسعار الفائدة للقروض المصغرة. - الغاء الدعم على لمدخلات الطاقة للألات الزراعية، بما فيها آلات الري و تعديل القوانين و التشريعات بما يسمح بزيادة اجارات الارض لصغار الحائزين و يرفع من ثمة التكلفة الكلية للإنتاج الزراعي، الى حدود تجعل الزراعة نشاط غير مجز من الناحية الاقتصادية للمزارعين. - عدم توفير اعلاف الماشية و الدواجن بأسعار ملائمة مما يؤدي الى تحويل مساحات متزايدة من اراضي الحبوب الى زراعة الاعلاف و رفع تكلفة الانتاج الحيواني و الدجاني لحدودها القصوى. انعكس التدهور النسبي للقطاع الزراعي في الدول العربية سلبا على قضية التشغيل و البطالة في الجوانب التالية: - تذبذب الطلب على العمالة الزراعية، خاصة امام الطابع الموسمي لتلك العمالة. - انخفاض قدرة

¹ - أكثر تفاصيل عن أشكال الدعم المالي، انظر بول ستريتن، قضايا الألفية الجديدة، عناصر إستراتيجية للتنمية في المستقبل، أهمية التنمية البشرية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، النسخة العربية عن صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر 1999، ص 31.

² - يشكل النهوض بالتنمية الريفية المبدأ الثالث لقمة جوهانسبورغ لسنة 2001 .

³ -الى جانب تونس، السودان ، سوريا، العراق، مصر، المغرب، انظر، منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، المرجع السابق، ص 103

القطاع الزراعي على استيعاب العمالة، امام انكماش الطاقة الانتاجية لهذا القطاع. - انتشار طابع العمل غير منظم او غير الرسمي للعمالة الريفية نظرا لصالأة قدرة القطاع الزراعي على تشكيل قطب للجذب التنموي في الدول العربية.- خفض الدعم الموجه الى مدخلات القطاع الزراعي من اسمدة و بذور مما يؤثر سلبا على القدرة الانتاجية للمزارع الصغيرة و المزارعين الفقراء. - انخفاض مخصصات الاقراض للمزارعين الصغار ، مما يؤدي الى تحول المنتجين الزراعيين العاملين لحسابهم الخاص الى العمل الماجور مما يزيد الضغط على قوة العمل و انخفاض الاجور الزراعية و تهديد جزء من قوة العمل الزراعية بشبح البطالة و حدة الفقر.

2- خطط العمل البيئية الوطنية: و قام بالترويج لها و وضع برنامجها البنك الدولي مع الاعتماد على منظمات او مؤسسات محلية للتنفيذ:

تشير دراسات البنك الدولي الى ان تخفيف حدة الفقر يتطلب تبني النمو الاقتصادي كثيف العمالة ما يسمى بالنمو الناصر للفقراء. اي تبني الأنشطة و التكنولوجيا كثيفة الاستخدام لعنصر العمل نظرا لفائدتها في رفع مستوى الدخل، و ان الزراعة هي اولى القطاعات قدرة على التقليل من الفقر. هذا ما اكده من خلال تقريره الصادر سنة 2008 " الزراعة من اجل التنمية" حيث يوصي بعدة توجهات جديدة للسياسات الحكومية الزراعية و الغذائية تتمثل في ما يلي: - اجراء اصلاح زراعي، يأخذ بعين الاعتبار اعادة توزيع ملكية الارض، لفائدة صغار الحائزين، و توجيه الدعم الحكومي لتشجيعهم على رفع مستوى الانتاجية و التنافسية. - ضرورة الاهتمام بمنظمات المنتجين الزراعيين من صغار الملاك و المستأجرين في اطار ما يسمى بالتعاونيات الزراعية سعيا الى إمدادهم باحتياجاتهم من المدخلات الزراعية من البذور و الاسمدة و المبيدات و مياه.. بأسعار معقولة مع تقديم القروض ذات اسعار الفائدة التفاضلية المنخفضة الى جانب التسويق التعاوني للمنتجات النهائية.- تطوير الابتكار من خلال العلم و التكنولوجيا الزراعية . - اعادة توجيه السياسات النقدية و المالية لمصلحة رفع انتاجية المزارعين الصغار في ما يخض الضريبة و الدعم و الاعانات و الاستثمار الحكومي و منح الائتمان سيما امام ضعف منظومة الحوافز الموجهة للمزارعين و المنتجين الريفيين و

التي أدت إلى الإفطار المنتظم و المتزايد لشرائح اجتماعية من سكان الارياف مثل المجردين من الملكية و اشباه العمال الزراعيين و العمال الموسميين

و غير القادرين على الكسب.-توفير المرافق الريفية و تحسين نوعية الخدمات التعليمية و الصحية و المياه¹.

تلك هي اهم مقومات نجاح سياسة التنمية الزراعية في الصين و الهند و الفيتنام من حيث رفع معدلات النمو و استيعاب العمالة. و هذا يتماشى مع ببرنامج منظمة العمل الدولية في دعوتها الى دعم سبل العيش المستدامة من خلال تحسين الانتاجية، المداخيل، ظروف العمل في قطاع الزراعة و تحسين القدرة الشرائية للعمال و صغار المستثمرين الزراعيين و انشاء فرص العمل غير الزراعي في المناطق الريفية. مع تقوية دور التنظيمات الجماعية للعمال و صغار المستثمرين الزراعيين مثل التعاونيات².

ثانيا: استراتيجيات التنمية المستدامة

1- التنمية المستدامة، الأبعاد و الأهداف

¹ - انظر، منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، المرجع السابق، ص104 و 105 و 62 و عن تجربة و امريكا و الاتحاد الاوربي، انظر ص 104

² - Travail, s'affranchir ensemble de la pauvreté par le travail, *op.cit* p.5 -

أكدت محكمة التحكيم الدائمة مفهوم للتنمية المستدامة، في حكمها التحكيمي المتعلق بالنزاع حول السكة الحديدية المسماة Rhin de fer. بين بلجيكا و الأراضي المنخفضة في 24 ماي 2004. حيث قامت دولة الأراضي المنخفضة بإنشاء محمية طبيعية على طول خط السكة الحديدية التاريخية من أجل منع إعادة تشغيل هذا الخط من جديد. و هنا أبرزت بلجيكا أن إعادة إحياء الخط الحديدي من جديد ووضع في الخدمة سيساعد على تدعيم و تعزيز الانتقال من النقل البري إلى النقل بواسطة السكة الحديدية، كما يساعد أيضا على تقليل انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الدفينة من وجهة نظر التنمية المستدامة. و لقد وازنت محكمة التحكيم الدائمة بين المصلحة في حماية البيئة و المصلحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. و انتهت إلى أن تطبيق المعايير البيئية من طرف الأراضي المنخفضة لا يمكن اعتماده لاستبعاد حق المرور لبلجيكا و لا صعوبة لإعادة ممارسة هذا الحق و لا يعد هذا خلافا للصواب¹.

تهدف التنمية المستدامة بهذا المفهوم إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التهاون في احتياجات الأجيال المقبلة، و تعني ضمان الاستدامة على الأمد الطويل في الإنتاج و الاستهلاك فيما يتصل بجميع الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الصناعة و الطاقة و الزراعة و مصادد الأسماك و النقل و السياحة و الهياكل الأساسية من الوصول باستخدام الموارد السليمة بيئيا إلى الحد الأمثل و التقليل إلى ادنى حد من النفايات. من ثمة فان تحقيق التنمية المستدامة مرهون بتحسين إدارة الموارد و تغيير و تطوير اطر المؤسسات المعنية باستغلال الموارد الطبيعية قانونيا و سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا لتحقيق الكفاءة و العدالة في استخدام الموارد، و من ثمة التخفيف من حدة الفقر و تحسين نوعية حياة الناس.

تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات، اقتصادية و اجتماعية و بيئية، التنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير في تطور الناس و المجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة و تحسين ظروف المعيشة و الصحة. أما التنمية البيئية المستدامة هدفها حماية الأنساق الطبيعية و المحافظة على الموارد الطبيعية. في حين تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة إلى تطوير البنى الاقتصادية إلى جانب الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية و الاجتماعية. و بهذا يمكن التعبير عن التنمية المستدامة من خلال الربط بين ثلاثة دعائم هي البيئة و المجتمع و الاقتصاد باعتبارها اهداف متكاملة².

بناءا على المفاهيم المشار إليها يكون للتنمية المستدامة أبعاد ثلاثة:- البعد الاقتصادي: فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية، و إجراء تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة و اقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما التنمية المستدامة في الدول الفقيرة فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.- البعد الإنساني و الاجتماعي: التنمية المستدامة تسعى إلى الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية و التعليمية في الأرياف و تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.- البعد البيئي: التنمية المستدامة هي الاستعمال الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.- البعد التقني و الإداري: التنمية المستدامة هي التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد، و تنتج الحد الأدنى من الغازات و الملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض و الضارة بالأزون. إن القاسم المشترك للأبعاد المذكورة يفيد بأنه لكي تكون : التنمية مستدامة يجب: - ألا تتجاهل الضوابط و المحددات البيئية.- لا تؤدي إلى دمار و استنزاف الموارد

¹ -انظر، انظر، محمد بلفضل، المرجع السابق، ص 126

² - انظر، ريمون المعلولي، المرجع السابق، ص 110

الطبيعية. - تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (السكن و الصحة و مستوى المعيشة و أوضاع المرأة و الديمقراطية و حقوق الإنسان). - تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

على هذا الأساس تهدف التنمية المستدامة إلى: - تحقيق العدالة و التوازن بين الأجيال المختلفة و بين جميع دول العالم. - تحقيق الاحتياجات الضرورية لتحقيق الطموحات و الاحتياجات الإنسانية. - تخفيض التلوث و محاولة القضاء عليه عن طريق التوعية البيئية . - تبني السياسات التي تحقق عدم استنفاد الموارد الطبيعية و العناصر الأساسية للثروة البيئية. - تحقيق تخفيض سريع في استهلاك الطاقة و ترشيد استخدامها و إدخال موضوع الطاقات البديلة¹.

2- استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة

أكد على هذه الاستراتيجيات، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "PNUD" حيث اقترح في بداية التسعينات مؤشر التنمية البشرية الذي يأخذ بعين الاعتبار مستوى الموارد الذي يسمح بالتمتع بحياة لائقة. على أن لا يعبر عن هذه التنمية من خلال زيادة مداخيل السكان فحسب ولكن حماية البيئة أيضا وتوسيع الخيارات الفردية لترقية حقوق الإنسان².

تبنى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية او مؤتمر قمة الارض الذي عقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف الى الوفاء بحجات البشر و تحقيق الرعاية الاجتماعية مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية و الطبيعية و محاولة الحد من التدهور البيئي، و ذلك من خلال التوصل الى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و ادارة الموارد و حماية البيئة من جهة اخرى، و قد صدر عنه مجموعة من الوثائق اهمها:

- **البيان الرسمي حول ادارة جميع الغابات و تنميتها المستدامة**، يتضمن هذا الاخير : التأكيد على الحق السيادي للدول في ان تستفيد من غاباتها و تديرها و تنميتها وفقا لاحتياجاتها الانمائية و مستوى التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الذي حققته على اساس سياسات وطنية تتماشى مع التنمية المستدامة و سياسات رشيدة لاستخدامات الاراضي. - اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الغابات من الاثار الضارة الناتجة عن التلوث بما فيها الجوي و الحرائق و الآفات و الامراض من اجل الحفاظ على قيمتها المتجددة بالكامل. - التعاون الدولي في مجال المعلومات و الحفاظ على الغابات و تنميتها.

- **اتفاقية التنوع البيولوجي**: تتمثل اهداف هذه الاتفاقية في حفظ التنوع البيولوجي و استخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار و التقاسم العادل و المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الثروة البيولوجية، عن طريق الحصول على هذه المواد بطرق ملائمة و نقل التقنيات المناسبة لحفظ التنوع البيولوجي و ادخال الاجراءات المناسبة لتقويم الاثار البيئية للمشاريع لتفادي او التقليل او الحد من الاثار السلبية على التنوع البيولوجي و انشاء نظام للمحميات الطبيعية حسب الاقتضاء و تحميل الدول الاكثر نفعاً من التنوع البيولوجي المسؤولية الاساسية في تكاليف حمايته. إلى جانب اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و التصحر خاصة افريقيا سنة 1994. و سنة 1997 عقدت الجمعية العامة ما يعرف ب " قمة الارض + 5" دورة استثنائية لاستعراض ما تضمنه اعلان ريو و تقديم توصيات لمواصلة العمل به.

¹ - انظر، ريمون المغولي، المرجع السابق، ص 113

² - IBID p. 130.

دعت هذه الاتفاقيات الى دمج البعد البيئي ضمن استراتيجيات اقتصادية مسؤولة اجتماعيا، مع العمل في نفس الوقت على حفظ قاعدة الموارد و البيئة لصالح اجيال المستقبل . يتطلب الاجندة 21 الصادرة عن مؤتمر قمة الارض مراعاة الاعتبارات التالية: - ان تتعامل استراتيجيات التنمية مع متطلبات النمو السكاني، و صحتهم و اثر ذلك في النظام البيئي و الموارد. - ان تكون السياسات السكانية جزءا من استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة، على سبيل المثال الدول مطالبة بمعرفة: - كيف يؤثر التركيب العمري لسكانها في خلق تطلبات مستقبلية على الموارد. - الطاقة الاحتمالية لسكانها على الموارد الارضية، و ينبغي ان يوجه اهتمام اجتماعي اى محدودية الموارد مثل الماء و الارض و العوامل البيئية الأخرى مثل صحة النظام البيئي¹.

يتوافق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مع المبادئ الأساسية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوها نسبورغ لسنة 2002 و المتمثلة فيما يلي: - مبدأ الاستهلاك المتوازن، إذ تجسد التنمية المستدامة في مراجعة طرق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لسكان المعمورة.

- مبدأ المحافظة على البيئة: لأن التنمية المستدامة تتعارض في جوهرها مع نظام بيئي غير متزن.

- مبدأ مكافحة الفقر والحرمان والتخلف وهي الالتزامات التي تتبناها المجموعة الدولية في إطار التنمية المستدامة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين.

عن إستراتيجية الجزائر في مجال البيئة، نذكر مخطط التدخل 2001-2004، و الإستراتيجية 2001-2011 والتي تركز حول تحقيق الأهداف التالية: - إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون قيمتها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة. - العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر. و هذا من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الاعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر. - حماية الصحة العمومية للسكان من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكا تهم بصفة إرادية تجاه البيئة². من بين جهود الجزائر في هذا المجال ابرام وزارة الفلاحة و التنمية الريفية عقود النجاعة مع صغار المستثمرين الزراعيين لتزويدهم بالعتاد و المياه و المساكن، رغبة في دعم تمويل المشاريع المصغرة و دعم الاسر المنتجة و متدنية الدخل.

الخاتمة

¹ - ريمون المعلولي، المرجع السابق، ص 109 و 120.

² - نادية جبر عبد الله، الفقر وطرق قياسه، دار فرحة للنشر والتوزيع، ص 05

إن هذا الواقع يؤكد بان التنمية الاقتصادية في الجزائر تمت على حساب التنمية الاجتماعية. و رغم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، تظل مخلفات العولمة السلبية تهدد المجتمع الجزائري من حيث: ارتفاع نسب البطالة ، عمل الاطفال ، الفقر، التدهور البيئي ...الخ. هذا و قد أكد أحد السياسيين أن الصيغ الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة في مختلف القطاعات، على اساس التنمية و التطوير، لا يمكنها الا ان توسع دائرة الفقر في الجزائر. و هذا يرجع لسوء التسيير و الفساد و غياب الشفافية و عوامل اخرى تتصل بالحكم غير الراشد¹. مما يستوجب بذل مجهودات اكبر من خلال تبني الاستراتيجيات المقترحة في الارتقاء من مفاهيم حفظ البيئة من خلال الاحتفاظ بخصائص البيئة الطبيعية و قيمتها الموجودة كالحفاظ على النظم البيئية من التدهور و الحفاظ على الكائنات النباتية و الحيوانية و مظاهر البيئة الطبيعية و المواقع التاريخية.. إلى مفاهيم صيانة البيئة في الحفاظ على توازن النظم البيئية و تجديدها و إطالة أمدتها و صيانتها من التدهور و الاستنزاف حتى تستطيع تلبية متطلبات الاستهلاك الحالي و المستقبلي، مستندة إلى الاستغلال العقلاني للموارد بما يسمح بتجديد نظمها البيئية و استدامة عطائها و تقليل الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن . هذا إذا أردنا بلوغ اقتصاد سليم و بيئة سليمة في أن واحد.

¹ -انظر جريدة الخبر " السياسات الاقتصادية في الجزائر تزيد من الفقر " الصادرة بتاريخ 31 اكتوبر 2010 العدد 6163 .

